قـــراءة الـنـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالـة

اقـتـنـاص الـــدلالـــة يـقـوم عـلـى رؤيـــة أعـمـق

آية الله السيد عمار أبو رغيف

٢

حينما يقرر أي باحث قواعد للدلالة، وحينما يسطر القارئ رؤيته للنص وفهمه، فهو ينطلق في قواعده وقراءته من رؤية أعمق من مجرد تحديد قواعد الدلالة، فالذين يقررون أن هناك دلالات التزامية مخالفة لمفهوم النص، ويشرعون دلالات (مفاهيم المخالفة) لا يقرون ذلك على مجرد استئناس لغوي أو استحسان دلالي مرتجل، بل ذهبوا إلى ذلك في ضوء رؤية وجودية لطبيعة اللغة وطبيعة العلاقات اللغوية الرابطة بين محمولات القضايا وموضوعاتها.

نعم، فتفسير قدرة اللغة على تنوع الدلالات، وتنويع مستوى الدلالة، والاستقرار أو عدم الاستقرار على دلالة أولية، ودلالات ثانوية، أو الذين ذهبوا إلى تقرير أصالة "عدم النقل" استندوا إلى رؤية فوق قضية تفسير وتحليل المجاز والقول باستصحاب القديم لقدمه، بل ركنوا إلى مفهوم الثبات النسبي في اللغة، ومفهوم الاعتبار والمواضعة وغيرها من اُسس، تعبّر عن رؤية وجودية ومعرفية أعمق من فتوى الحقيقة والمجاز وأصالة الحقيقة أو أصالة عدم النقل، وغيرها من مواقف دلالية انتهى إليها الباحثون. لا نريد أن نستعجل الأمثلة التي هي صميم ما سنتناوله في هذه الدراسات. إنما أردنا إن نشير إلى حقيقة صادرنا عليها، ولعلها من الحقائق التي يتفق عليها جل الباحثين والمحققين في علم اللغة وفلسفة الدلالة. وسيكون القادم من البحث دليلا جليا على صحة ما قلناه وسلامة المنهج الذي إعتمدناه.

سنتابع البحث الأصولي في فقرات ما سندرسه من بحوث "الدلالة" وهذا يعني أننا سنبدأ من بحث "الوضع"، وهو ما بدأ به الأصوليون واستهلوا به أبحاثهم فيما عُرف بـ"الدلالة اللفظية"، التي يركن إليها الفقه في اكتشاف الشريعة وأحكامها. وسنجد عبر بحث "الوضع"، كيف نظر الأصوليون إلى اللغة، وما هي الدلالة ، وعلى أي مقاييس يتم تصنيف الدلالات ودور العقل الإنساني في الفضاء اللغوي، وأين تحكم الاعتباطية أو ضرورات التواصل الإنساني في نشأة الدلالة وتوظيف اللغة.

سأعمد على الإبقاء على عناوين الأبحاث التي جاءت في سياق الدراسات الأصولية، لنقرأ مضمونها، ثم نتحرى وضعها في سياقها المعاصر لتأخذ عنوانها في ضوء المصطلح الحديث. دون أن نحمّل البحث الأصولي ما لا يتحمل، فنفجر اكتشافات مصطنعة، وننسب لأسلافنا مواكبتهم أو سبقهم لإبداعات العالم الحديث، فنحن لسنا مسكونين بسوسير، وشتراوس، وهيدجر، وأليوت، وشالاماخر، فنحن رجال وهم رجال، وليس نقصا في أسلافنا إذا قالوا ما يختلف مع هؤلاء، أو إذا لم يقاربوا ما انتهى إليه المحدثون، إذ المطلوب أن نقرأهم – ما أمكن – دون افتئات، إما إبداع الفضاءات وفتح الكوى والاجتهاد في الرأي فثقتنا كبيرة أن عروقنا لا ينقصها ما توفر عليه الآخر !.

ويحملنا هذا السياق على إثارة قضية منهجية أساسية، وهي أيضا رؤية معرفية في الصميم: لقد تأكدنا من وعي اللحمة القائمة بين معطيات المدرسة الأصولية الحديثة، وبين تراث السلف من حكماء ولغويين ومتكلمين وبلاغيين، فقررنا أن نكتشف المتأخرين في ضوء إرث الماضي، ونقرأ الحاضر من زاوية صيرورته التأريخية، ثم أكدنا وعياً بضرورة وصل الحديث من فكر الأصوليين براهن العصر ومعطياته، فنقرأ ما يُعلّم في حجرات مدارس النجف الأشرف في ضوء معاصر، وأكدنا على ضرورة التعاطي مع هذه المزاوجة بحذر الباحث الذي يتوجب عليه أن يضع الأمور في نصابها.

وعلى أساس هذا المنهج سنقوم باستصحاب الدرس الأصولي مرتين، مرة نعود به إلى منابعه التأريخية التي لم ينفك مستسقيا منها، وأخرى نتقدم به لنراه في ضوء الراهن المعاصر من أفكار ورؤى. ولكن من قال أن هذه الضرورة المنهجية سوف تسعفنا برؤية إضافية سواء إلى تراث السلف أم إلى معطيات الدرس الأصولي الحديث، إضافة إلى ما يتمثله عقلنا المعاصر من رؤى واجتهادات، فهل لأفكار الماضين وجود غير صيرورتها المعاصرة ؟.

لعلّ منا من يجنح إلى القول أننا: "نحتاج في هذه القراءة إلى حقيقة ترتبط بطبيعة العلاقة بين التراث – في أي مجال من مجالاته المتعددة – ووعينا المعاصر؛ إذ ليس للتراث وجود مستقل خارج وعينا به، وفهمنا إياه. ووجوده المستقل – إذا صح له هذا الوجود – إنما يتمثل في شكل من أشكال الوجود الفيزيقي العيني الذي يمكن أن يدرك بالحس ويخضع لمقاييس الفراغ المكاني الذي يحتله على رفوف المكتبات في شكل مجلدات مطبوعة أو مخطوطة. وليس هذا الوجود العيني هو ما يعنينا؛ وإنما الذي يعنينا وجوده في معرفتنا وفي وعينا الثقافي، وهذا الوجود في الوعي هو الذي نصفه بعدم الاستقلال ؛ وكيف يوصف التراث بالاستقلال عن الوعي المعاصر، وهو لا يوجد إلا فيه وبه"().

هذا الجنوح بالقول ينقلنا إلى الإشكالية المعرفية المزمنة (إشكالية الذات والموضوع) ومن ثم إلى الجدل الدائم بين المثالية والواقعية. وهو اخطر جدل في تاريخ المعرفة الإنسانية عامة، آية ذلك أن (التأويلية) بمدارسها المتنوعة تمثل أوضح مرآة لتجليات هذا الجدل. الذي يتطلب ظرافة وحكمة وصبرا في بناء الرؤية، نتجنب في ضوئها الخيارات العجولة، التي تجر المعرفة إلى أحادية التقدير، وتضيِّق دائرة أفق البصيرة في كونٍ ليس له إلا واحد احد، أبدعه متنوعاً، متكاثراً، سيالاً، متعدد الأوجه.

أجل، فالتأويل ليس عملاً اعتباطياً وليس صيرورة مفارقة إنما ترتبط وجهته بأسس معرفية ورؤى وجودية يتوفر عليها المؤوّل بوصفه وعياً له صيرورة زمانية غير قابعة في العلامات والسمات التي يصار إلى تأويلها، التأويل ليس عملاً ميكانيكاً قائماً بين حيثيتين، إحداهما النص الصامت، والأخرى الدلالة الكائنة في عالم الماهيات، بل التأويل فعل وجودي كائن في وعي المؤوّل يتفاعل مع معطياته، ويردها ويصدر عنها.

لكن المؤوّل يصادر على وجود العلامات، ومن الإسراف المثالي النّي أن يعتقد أحد أن العلامات توجد في الأذهـان، وتتحقق صيرورتها في الوعي حسب، دون أن يكون لها واقع خلف الذهن والوعي الإنساني. إنها جدلية الذات والموضوع، التي يستدعي الموقف منها أناة الحكماء وحصافة العلماء وإبداع الفلاسفة وفروضهم الجسور.

وأخيراً ينبغي على البحث المعاصر أن يجلي الرؤى والأسس والمصادرات المعرفية الوجودية المضمرة في قراءاته وتأويله، وأن يتثبت في توظيف هذه الرؤى، دون الإجحاف بحقها عبر جنوح في النصوص، ومبالغات في الطرح والإذاعة. على أن هذا النمط من الحوار يدخل في دائـرة التـفـاؤل المشروع بـأن عصرا من التحيز الانتهازي في دائرة العلم ونظرياته قد ولى، وأن يكون ((ستالين)) أكثر موضوعية من علماء البلاط في عصره صفحة قد طواها التاريخ! يقولون: إن عالم اللغة السوفيتي ن . ج مار (١٨٦٤ – ١٩٣٤) ذهب إلى أن اللغات ظواهر طبقية، وهي جزء من البنية الفوقية التي تتوافق تغيراتها مع التغيرات في القاعدة الاقتصادية في النظام الاجتماعي للمتكلمين، وبذلك يصاهر النظرية الماركسية والتفسير المادي للتاريخ، وقد سانده – من باب الفطنة وحكمة الاستمرار في الحياة – كثير من العلماء الروس، لكن ((ستالين)) فاجأ الانتهازية العلمية ووعاظ السلاطين، حينما اعترض على نظرية (مار)، مشيرا إلى أن اللغة لا تعتمد على التنظيم الاقتصادي، فاللغة الروسية كانت صالحة لرأسمالية ما قبل الثورة ولشيوعية ما بعد الثورة ! فأنهى هذا الاعتراض فطنة العلماء الروس وحكمة الانتهازية في أخطر أشكالها !!

المحاصصة والرقابة الدستورية

محمد صادق جراد

تعاني الكثير من التجارب السياسية لا سيما في الدول التي تشهد تحولات من أنظمة شمولية إلى أخرى من المفروض ان تكون ديمقراطية من تفشي الفساد بأنواعه السياسي والمالي والإداري وذلك لضعف الأجهزة الرقابية في النظام السياسي الجديد .

ومن خلال قراءة متأنية لمعظم الدساتير في العالم نجد إنها تضمنت مواد ونصوص قانونية تكفل وجود الرقيب على أداء كل سلطة من السلطات الثلاث وترسم ملامح هذه المراقبة وصلاحيات كل طرف من الأطراف .حيث تبين للجميع من خلال التجارب الديمقراطية في العالم المتحضر إن الأداء السياسي إذا ما أراد أن ينجح في إرساء التوازن بين السلطات المكونة للدولة الديمقراطية الحديثة وإذا ما أراد أن يحارب الفساد بأنواعه فانه سيكون بحاجة إلى الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات وفق مفهوم الفصل بينها وبما يضمن التزام كل سلطة بواجباتها لدى قيامها بتنفيذ الجزء الخاص بها من المشروع الديمقراطي. من هنا وعلى سبيل المثال نجد إن الدستور العراقي منح السلطة التشريعية حق مراقبة السلطة التنفيذية وفق المادة (٦١) ثانيا التي نصت على ان يختص مجلس النواب بالرقابة على أداء السلطة التنفيذية. كما منح الدستور العراقي حق المراقبة للمحكمة الاتحادية في المادة (٩٣) التي نصت على ما يأتي .

تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:

أولا :. الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة .

ومن خلال قراءة سريعة لمواد وقوانين الدستور العراقي نجد ورود كلمة (مراقبة و الرقابة) لمرات عديدة فهي واجب ومهمة تقوم بها العديد من السلطات التي تراقب أداء بعضها بعضاً لضمان الأداء الايجابي والفعال بعيدا عن الخروقات والفساد الذي قد يصيب بعضها .

ولكن ومن خلال متابعة سير العملية السياسية نجد الضعف الكبير في الرقابة بصورة عامة وغياب الشفافية عن الكثير من الأداء الرقابي لا سيما في ملفات الفساد والاستجوابات ونتائج التحقيقات المختلفة ، ويبدو إن المحاصصة التي بنيت عليها الحكومة في تشكيلتها قد انعكس على الدور الرقابي وفق نظرية (غض الطرف) المتبادلة بين الأطراف السياسية التي اشتركت جميعها في الحكومة الأمر الذي أسهم في غياب المعارضة السياسية التي تعد الرقيب المثالي للأداء الحكومي ما ساهم وبصورة كبيرة في ضبابية المشهد الرقابي في البلاد وهذا ما نلاحظه جليا في أداء المنظومة الرقابية من عدم التنسيق.

لذلك نجد ضرورة تدخل جهات رقابية محايدة كالإعلام الوطني ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها رقيباً ومتابعاً للوضع العام وبصفتها طرفا محايدا لا يبحث عن مغانم سلطوية وليست له أطماع في الوصول الى السلطة وبعيداً عن التجاذبات السياسية التي تؤثر على الكثير من المواقف والقناعات. وبالفعل لمس الجميع نشاطا واضحا لمنظمات المجتمع المدني في العراق من خلال دورها في نقد الدولة ومراقبة الممارسات الحكومية، ومطالباتها بالإصلاح الدستوري والقانوني والاجتماعي من خلال الكثير من الأمثلة. ولكن للأسف ما تزال الكثير من القوى السياسية لا تعي أهمية هذا الدور وحيوية المجتمع المدني وضرورته باعتباره من أهم روافد الإصلاح والتغيير ودعم التحول الديمقراطي من خلال ممارسته لنشاطاته لا سيما مراقبة السلطات والتي تعد مهمة مألوفة في الكثير من الدول الديمقراطية التي أصبحت منظمات المجتمع المدني فيها طرفا مهما ولاعبا رئيسيا في إنجاح التحول الديمقراطي من خلال أدائها لدورها الرقابي بالتعاون مع الإعلام الوطني في تسليط الأضواء على مواطن الخلل والمساهمة في وضع الحلول. لذلك نقول بان علينا العمل على تطوير العمل الرقابي في البلاد ودخول المنظمات المدنية والإعلام الوطني الحر على خط الرقابة للأداء الحكومي من اجل أن نضمن أداء متوازنا ومجتمع مدني مثالي يلعب دوره الحقيقي والمؤسسي والمدعوم بالقانون ليسهم في عملية البناء الديمقراطي بصورة صحيحة ومؤثرة.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

مواقع .. ومواقع !!

أحيانا نمضي حياتنا دون أن ندرك أننا، مثل سمكة، عالقون في شبكة، غير إن الماء الذي يغمر الشباك هو الذي يديم حياتنا.. وأحيانا، نمضي الدقائق والثواني، ونحن نشعر بأننا بحاجة للمزيد من الوقت.. ذلك أن بعضنا يكون معطاء رغما عنه، فيما الآخر (ولا شي)، وهو يتحسر كيف يمضي الوقت لـ(يقلب الصفحة).

وفي النهايات، عندما يحين أجل الحساب، أو موعد تسلّم الراتب أو الأجر، نقف جميعا بالطابور، ونتسلم رواتبنا أو أجورنا دون تمييز بالمرة. بل في أحايين كثيرة نجد أن معاشات الذين يسابقون الزمن برجاء إنجاز المزيد، قد نقصت بفعل الجزاءات التي حصلوا عليها نتيجة عملهم.. وكل من يعمل يُخطئ.. وكل خطأ عليه حساب. وفي مثل هذه الأحوال، لا يمكنك أن تدعي أنك ستتوقف عن العمل وتصطف مع أولئك الذي لا يعملون، ويبحثون عن الزوايا والأخاديد كي يجلسوا فيها حتى تنتهي المعركة لينطوا لاقتسام المغانم، أو إلى أن ينتهي وقت العمل فينسلوا إلى بوابات الخروج منتفعين من كل (مقاسات) المساواة العجيبة التي تتيحها الحياة. وفي كل مرة وموقف ومكان، يصادفك أولئك (القاعدون) الذين يُعيّرونك إذ تركض فتلهث وأنت تأمل أن يكتمل الملف الذي بين يديك، أو القطعة التي تعمل لإنجازها.. وعندما تُخطئ فتحاسب، يأتونك يضحكون، شامتين، لاهين من مصير يعتقدون أنك اخترته وكان لك أن تحيد عنه.. وينصحونك ألا تكرر ذلك..

وفي أحوال أخرى، تجدك وحيداً مثل أجرب عافته القافلة، ليس لشيء بل لأنك اخترت أن تكون في الموقع (الأصح) واختار من حولك مواقع أخرى..

نحتاج في الحياة إلى أن نقول لمن وقف في الموقع الأصح (أنا معك).. ولمن اختار مواقع (دُنيا): لسنا معك.

كاريكاتير

■ عادل صبري

الـتـعـدّد الـعـراقـي: نـعـمـة أم نـقـمـة؟

حسن متعب ★

كثير من العراقيين الذين يعتزون بانتمائهم وبهويتهم الوطنية، يملؤهم الأمل في أن يتعافى العراق سريعا وأن يعود إلى وضعه الطبيعي كبلد فاعل ومؤثر في محيطه، والكثير أيضا يؤمن أننا شعب حي وصاحب حضارة عريقة تمتد لآلاف السنين، وكأن ما أنجزه الأولون حجاب يمنع عنا الانزلاق في مهالك التدهور، والكثير منا أيضا حفظ عبارات مدرسية فيها من الضبابية الشيء الكثير- العراق أول من عرف القراءة والكتابة،

وأول من سن القوانين- وهذه بالتأكيد حقائق لا يمكن نكرانها، أما ضبابيتها فتأتي من أنها: هل تتحدث هذه العبارات عنا نحن العراقيين الحاليين كأحفاد لأولئك المتحضرين في أزمانهم، أم عن الذين سكنوا هذه الأرض قديما، قبل أن يأتي أجدادنا الحقيقيون بعدهم فيمسخوا تلك الحضارات، وهذا الأمر ينطبق أيضا على المصريين أصحاب الحضارة الفرعونية، فالعراقيون الأوائل بنوا الجنائن المعلقة، فيما بنى المصريون الأهرامات وهذه وتلك من عجائب الدنيا السبع التي حيرت الكثيرين وما زالت الأسئلة قائمة مثلا عن كيفية بنائها في ذلك الزمان وبإمكانات وعقول غير معروفة ولكنها مذهله.

ومهما تكن الإجابة، رغم أنها حسب معرفتي، لا علاقة لنا بها نحن الذين نعيش على أرض العراق الآن وكذلك المصريين، إلا أن الحضارات تصنعها الشعوب وليس العكس، والعالم اليوم مليء بالشواهد، وأميركا أقوى دليل حي، شعب خليط وحديث التكوين لا يزيد عمره على أربعة قرون، ولكنه أنشأ حضارة غيرت مجرى التاريخ، ومازالت ، تؤثر بقدر أكبر مما تتأثر هي بالآخرين، أما نحن فكجزء من العرب لم نتمكن من بناء حضارة قوية بقدر ما استطعنا أن نبني ذات يوم دولة قوية، ولم يكن بناؤها آنذاك قائما على أسس قومية بل كان على أسس دينية، ولهذا السبب لم يطلق عليها وعلى ما أنجزته بالحضارة العربية بل وضعت تاريخيا تحت خانة الحضارة الإسلامية، فلم تكن تلك الدولة عربية بالمعنى القومي وإن كان مؤسسوها الأوائل (الأمويون والعباسيون) عربا من قريش، ولكن التاريخ ليس هو من يحسم فاعلية الشعوب وحقيقتها وقدرتها على التفاعل والفعل والإنتاج، فإسرائيل مثلا، شعب مكون من مهاجرين لا يجمعهم سوى الانتماء الديني كشكل ظاهر، ولكن المصالح هي الدافع الحقيقي لتضامنهم وتقدمهم، مثلهم مثل استراليا التي لا تملك أي مقومات قومية، فشعبها أيضا مهاجرون من مختلف بقاع العالم، ولكنهم جميعا متضامنون بدوافع المصالح وفق نظام اجتماعي عادل يحقق للفرد كرامته وحريته ويضمن مستقبله، ناهيك عن المثال الأعلى في هذا الجانب وهو المجتمع الأميركي.. وإلى جوارنا تقع تركيا، التي نسفت تاريخها الإسلامي كله فجأة بعد الحرب العالمية الأولى واستطاعت بفضل رجل واحد أن تنتمي إلى العالم الحديث وأن تصبح دولة قوية متحركة وفاعلة، فـ (كمال أتاتورك) الذي نظر إليه المتشددون الإسلاميون مطلع القرن الماضي كخائن للإسلام حين أمر بتحييد الدين وتقييد تعليمه وتتريك العبادات وتحديدها دون منعها بشكل تام، وجد أن الحل الوحيد لدولة متعددة المذاهب والأديان والقوميات هو في جعل نقاط الخلاف مسائل ثانوية أمام عجلة التقدم والنمو لذلك فقد ألغى كل القوانين الإسلامية واتجه إلى القوانين السويسرية والايطالية والألمانية، حتى اللغة جعلها بالأحرف اللاتينية كي يزيد من وشائج الاتصال بالغرب وبالمجتمع الأوروبي المجاور له، ونقل إلى تركيا تقاليد وثقافة أوروبا وفنونها وموسيقاها. وتاريخ العراق الحديث يشير إلى أن سياسيين عراقيين عديدين ممن عاصروا كمال أتاتورك وتأثروا به، حاولوا أن ينقلوا تجربته إلى العراق غير أنهم لم يكونوا بذلك القدر الكافي من التأثير ومن الشعبية لتحظى خطواتهم تلك بالنجاح، إضافة إلى أن تمسك العراقيين بدينهم وتقاليدهم أقوى وأعمق من تمسك الأتراك، فماتت أحلام أولئك السياسيين وضاعت على العراق أيضا فرصة أن يبني دولة حديثة أسوة بالشعب التركي المجاور الذي لم يفقد بالنتيجة دينه خصوصا وأن العراق كان يعيش وضعا سياسيا متقدما على المنطقة آنذاك.. وعلى أية حال فلسنا الشعب الوحيد الذي يتألف من قوميات ومذاهب وطوائف متعددة، ولكننا الشعب الوحيد الذي يسعى إلى نقاط الخلاف أكثر من سعيه إلى نقاط التضامن والتآلف، وقدراتنا على افتعال الأزمات وخلق العقبات حيوية إلى درجة أننا نجد لكل خلاف مبررات معقولة، ومرتكزات تأخذ أبعادا اجتماعية وقانونية والى حد ما دستورية كما يحلو للبعض أن يردد هذه الأيام.. فالعرب السنة كانوا إلى وقت قريب من أشد الناس تمسكا بوحدة العراق، وأكثرهم دفاعا عن هويته وكانوا أيضا يتهمون من يسعى أو يدعوا إلى إقامة الأقاليم بالخيانة أو العمالة وغير ذلك ويعتبرون الدعوات إلى إقامة إقليم في الجنوب مؤامرة وكارثة تهدد البلاد.. إلا أنهم اليوم أشد العراقيين اندفاعا نحو أقلمة البلاد وتقسيمها بحجج أقواها أن الدستور يضمن للمحافظات هذه الحقوق، متناسين أنهم لم يكونوا مقتنعين بالدستور ولم يكونوا من الذين صوتوا لصالحه، غير أنهم اليوم يتمسكون به ولا يعتبرون توجههم لإقامة إقليم مؤامرة أو خيانة كما كانوا يصفونها، في نفس الوقت فإنهم غير مدركين أن إقامة إقليم للمحافظات السنية ستخلق قاعدة منطقية وقانونية وسياسية لإقامة إقليم للمحافظات الشيعية وتنتهي وحدة البلاد ويصبح العراق الواحد في خبر كان.

لقد انتهى زمن الأيديولوجيات، وولى عصر الأفكار الثورية، وأثبتت الأفكار القومية العربية خطأها بالدعوة لوحدة بين شعوب لا تملك مقومات التماسك، ولكن العالم اليوم يعيش زمن المصالح، سواء مصالح فردية أو جماعية، ولذلك فان الجميع يعمل على قاعدة ما يفيد يجب الحفاظ عليه وتقويته وتنميته وما يضر يجب تجاوزه وإغفاله، وبهذه الطريقة تقدمت المجتمعات ونمت وأصبح لها ثقلها وتأثيرها الحضاري دون أن يكون لبعض منها إرث حضاري أو إنجاز مسجل كعجائب الدنيا السبع، ولكننا للأسف مازلنا نستند إلى تاريخ ولى وربما لا نمتلكه أصلا، ونخلط بين كل هذه الأشياء، أما سلوك الكثير من السياسيين والقادة الاجتماعيين فهو سلوك منافق فحديثهم لا ينطبق مع أفعالهم ومصالحهم الشخصية تقودهم وتدفعهم وإن اقتضى الأمر تدمير البلاد وتعطيل حركة المجتمع نحو الانسجام والتقدم والنمو.. ولا اعتقد أن أحدا منهم يستطيع أن ينكر مستوى الفساد الذي اغرقوا البلاد فيه، ولا يستطيع أي منهم كذلك أن ينكر أن مشاكلنا السياسية لم ولن تحل إلا بتدخل أجنبي يضمن مصالح الأطراف المتدخلة وليس مصلحة العراق أو بصفقات غير شريفة بين الأطراف السياسية الفاعلة غالبا ما يكون الشعب العراقي هو الضحية لها وهو في النهاية من يدفع الثمن سواء بدماء أبنائه أو مستقبل أجياله أو بثرواته المهدورة أصلا والتي اختطفت أخيرا لتكون مصرف جيب للصوص ممن امتهنوا السياسية بطابع طائفي.. متى إذن يمكننا أن نفكر كما يفكر الآخرون الذين تقدموا وأنجزوا حضارتهم حين اكتشفوا ما يجمعهم ويضمن انسجامهم واستمرار وجودهم وليس عما يفرقهم ويدمر كيانهم ويؤخرهم ويعرقل تطلعاتهم؟

★ كاتب وإعلامي عراقي مقيم في أستراليا